

الرؤية العربية لأمن الخليج العربي

أ.د. ستار جبار علي *

وخامس قومي، إلا ان المصالح والخلاف السياسي فرضا حالة من التغيير في التحالفات، دون تركيز على الاعتبارات المذكورة، بل ان كل هذه المتغيرات كانت تقدم أحياناً من منظري انظمة المنطقة، لتبرير التحالفات أو لخلق موجة عداة ضد الخصم الجديد. فالتباينات العميقة بين ايران ودول المنطقة تعود الى تباين الخيارات السياسية، وهناك تباين واضح بين الرؤيتين الايرانية والعربية، والاختلاف القومي والمذهبي، وتأثيره في الخيارات السياسية والاستراتيجية. ودور العامل الدولي ومصالحه في المنطقة، واولوية أمن النفط في المنطقة، وعدم بروز اي قوة اقليمية لا تتسجم والرؤية الامريكية والغربية لأمن المنطقة وتوازنها. فعناصر التوتر العربي الايراني ليست قليلة، وثمة اطراف دولية تعمل باستمرار على بقاء هذا التوتر قائماً لمصالح جيرو استراتجية، ولرؤيتها لطبيعة الخريطة السياسية والاستراتيجية لدول المنطقة.

المقدمة

تعد منطقة الخليج العربي من اهم المناطق الحيوية في العالم، وتبرز اهميتها من زاويتي الموقع والموارد، فالموقع في قلب المنطقة بين الشرق والغرب وملتقى المياه الدافئة والمحيطات التي تمثل طموحاً للتواجد فيه من القوى الدولية المتصارعة، فضلاً عما تمتلكه المنطقة من موارد ضخمة اهمها النفط. وبرزت المنطقة ثلاث قوى رئيسية هي ايران والعراق والسعودية التي ازدادت قوتها بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ايار (مايو) ١٩٨١.

وبقيت العلاقات بين هذه القوى في حالة غير مستقرة من التجاذب تقارباً أو تباعداً، وظلت حالة الشك والتوتر والصراع هي المسيطرة خلال العقود الماضية. وتعددت عوامل ذلك منها ما هو تاريخي وحضاري، ومنها ما هو جغرافي وسكاني، وآخر ديني مذهبي، ورابع ايديولوجي،

بين دول المجلس ونظام الامن العالمي، فقد تم توفير الاحتياجات الامنية لهذه الدول بشكل كامل مرتين خلال حقبة ١٩٨٠-١٩٩٠، وقامت دول المجلس بإعداد ترتيبات متنوعة لاستضافة الوجود العسكري الاجنبي تراوحت بين إعطاء تسهيلات بحرية لسفن الولايات المتحدة، وبين تقديم تسهيلات لتخزين المعدات العسكرية واجراء التدريبات العسكرية المشتركة مع القوى الكبرى.^(١) وكالاتي:

أولاً، الدول الخليجية وقضية الأمن

اتسمت العلاقات الخليجية-الإيرانية منذ عام ١٩٧٩ وإبان الحرب الإيرانية-العراقية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ بالتوتر الشديد ثم ما لبثت أن شهدت تلك العلاقات حالة من الهدوء الحذر عقب الغزو العراقي لدولة الكويت في ٢ آب(اغسطس) ١٩٩٠، واستمر هذا الهدوء حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، فيما ظلت قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) على رأس قضايا الخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.^(٢) إذ عادت وتنامت وتيرة التقارب من جديد بعد صعود الاصلاحيين لقمة السلطة في ايران، وبدأت محاولة إزالة شوائب الماضي وفتح صفحة جديدة من العلاقات تمثلت بالزيارات المتبادلة للمسؤولين من الجانبين، والتي اثمرت عن انفراج في العلاقات ترجمت بتوقيع عدد من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية وغيرها. لكن الثقة بقيت مفقودة بين الطرفين بعد

ويركز البحث على المرحلة التي اعقبت نجاح الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وما تلاها من احداث، واندلاع الحرب مع العراق، فقد بادرت دول الخليج إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار(مايو) عام ١٩٨١، كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بالدرجة الأولى حماية أعضائه من طموحات إيران ما بعد الثورة في نشر مبادئها لاسيما ما يتعلق بفكرة «تصدير الثورة»، إلى الجوار الجغرافي القريب ممثلاً في الخليج، إضافة إلى دفع التهديدات العراقية المحتملة آنذاك. وسوف نتناول الموضوع كالاتي:

المطلب الأول، توجهات دول مجلس التعاون الخليجي

أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الخصائص المهمة ميزتها عن دول المنطقة الاخرى، فدول المجلس تحكمها انظمة سياسية محافظة، استطاعت التكيف مع التغييرات الجذرية التي سببها التحديث الاقتصادي وازدياد تقلب الوضع الأمني. وتميزت دول المجلس بقدرتها على التلاحم والتعاون في مجال البنى الاقليمية. واتخذ التعاون شكلاً مؤسسياً عبر لقاء القمة السنوي الذي يعقده قادة دول المجلس، والامانة العامة الدائمة للمجلس، والتعاون الدفاعي والامني، بما في ذلك انشاء قوة الدفاع المعروفة بدرع الجزيرة، ولكن التعاون لم يحل كل الخلافات الباقية بين دول الخليج. وتمتلك دول مجلس التعاون ثروات مكنت انظمتها من احتواء الاستياء الشعبي فيها، وهناك تكامل فعلي

الفكر الايراني على محاولة عرب الخليج انكار
المصالح الايرانية في الخليج،^(٧)

فالسياسة الدفاعية الايرانية تركز على محورين اساسيين اولهما اختلال معادلات القوة في منطقة الخليج وخصوصا بعد احتلال العراق وإنهاء قدراته المختلفة، ودخول معظم دول الخليج في مظلة الحماية الامريكية من خلال القواعد العسكرية الموجودة في هذه الدول، وثانيهما تعزيز الدور الاستراتيجي الاقليمي لإيران، سواء في منطقة الخليج أو الشرق الاوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو جنوب غرب آسيا،^(٨) وتطبق ايران في هذا الاطار نظرية شدّ الاطراف وهدفها إبقاء دول مجلس التعاون ودول جوارها الاستراتيجي مثل العراق وسوريا واليمن في حالة من التوتر المزمّن، ومحاولة اضعاف تلك الدول واستنزاف طاقتها وقدرتها، من خلال علاقتها مع دول الجوار أو الجماعات والاقليات العرقية والطائفية التي تعيش على تخومها، فإيران لا تدخل في مواجهات مباشرة مع دول جوارها، ولكن لها نفوذ في تلك الدول، بما يمكنها من إثارة الاضطرابات في دول الجوار المختلفة، وقد تمكنت ايران من الحفاظ على الهيمنة الاقليمية، واستمرار نظامها السياسي، والمحافظة على المكتسبات الايرانية وخصوصاً في المجال النووي.^(٩)

انتهجت دول الخليج خيار التحالف مع القوى الكبرى في النظام الدولي بسبب الخلل في عناصر القوة كما ونوعاً مع ايران، وتجربة

تراكم البرامج العسكرية والتسليحية والطموحات النووية في ايران.^(١٠)

وترتبط الرؤية الايرانية لدول الخليج باستراتيجيتها ومشروعها الاسلامي وركائزها، وموقع الخليج فيه، واساليب تحقيق هذا المشروع الى واقع، فلا يمكن فهم سياسة ايران الخارجية بشكل عام، دون فهم أسس مشروعها وطبيعته، وطبيعة النظام القائم على تنفيذه،^(١١) ويمكن تلخيص اهداف الثورة الايرانية بإقامة حكومة اسلامية تستند الى مبدأ ولاية الفقيه، والفقيه في الحكومة يمثل ظل الامام المنتظر على الارض. والإطاحة بالحكومات الاسلامية الراهنة وتشكيل حكومة اسلامية واحدة، وإزالة جميع الحكومات الرجعية ونشر الشريعة الاسلامية في انحاء العالم كافة، والعمل على بناء دعائم حكومة العدل الاسلامي في انحاء العالم.^(١٢) فإسلامية الجمهورية لم تكن تقليدية محافظة على غرار الممالك الاسلامية المجاورة، بل كانت راديكالية وثرورية لها رسالة عالمية تسعى الى تحقيقها عن طريق حمل لواء دعوة التغيير نحو قيم ومثل اسلامية، وفي مقدمتها العداء للاستكبار العالمي وللمستكبرين وموالاته المستضعفين، خاصة في العالم الاسلامي، وبني موقفها على ركيزتين اساسيتين، أو لاهما: المصلحة القومية، وثانيهما، الايديولوجية والاعتبارات الاسلامية، وبين المرتكزين تعددية لا حصر لها تخط بنسب مختلفة بين ما هو مصلحة قومية وما هو اعتبارات اسلامية.^(١٣) فالرؤية الايرانية لأمن الخليج تركز على ان القوة هي ضمانته، وما يعززها النزوع العسكري والاهداف الايديولوجية لإيران، ويركز

كان بعد حرب الخليج الثانية وغزو العراق هو بروز التركيز على التهديدات الخارجية بدلاً من الداخلية. وإبرام واستمرار اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأوروبية، وقبول الوجود العسكري الأجنبي كأدوات للاستقرار الأمني في المنطقة. وتراجع الثقة في صيغة الأمن الخليجي العربية وفشل منظومة اعلان دمشق ١٩٩٢. وتعزيز الاستيراد لتطوير القدرات العسكرية الوطنية لدول مجلس التعاون، وتباين رؤى دول الخليج حول دور ايران في المنطقة.^(١٢)

فالرؤية الأمريكية لأمن الخليج تبرز مفهوم الامن الاستراتيجي الذي يستند الى مفهوم القوة الصلبة، وحل النزاعات بالوسائل العسكرية، وهذا ما جسدهت سياسات الادارات الأمريكية المتعاقبة وتدخلها في الازمات المتعاقبة وصولاً الى عرضها إقامة درع صاروخية بالتعاون مع دول مجلس التعاون، وذلك خلال اللقاء الاول لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول المجلس في عام ٢٠١٢، وكان المقترح تحولاً نوعياً في صيغة العلاقة بين الولايات المتحدة ودول المجلس من الطابع الثنائي الى الطابع الجماعي.^(١٤) الا ان الوجود الغربي يتميز بعدم التوازن، إذ انه في معظمه امريكي مع وجود بريطاني وفرنسي محدود. فقيادة الاسطول الخامس الأمريكي في البحرين، وتعد قاعدة الجفير من اهم القواعد الأمريكية في الخليج العربي، وهناك قواعد عسكرية أمريكية في قاعدة علي السالم في الكويت ومعسكر

دول الخليج المتكررة من بروز الخطر عليها من داخل المنطقة، وليس من خارجها كما كان سائداً تقليدياً.^(١٥) وترى دول الخليج ان قيام مجلس التعاون كمنظمة أمن جماعي لدوله، فالأمن هو أمنها كدول، بالإضافة الى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعد الشريان الحيوي لنقل البترول، ولذلك فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج،^(١٦) واختلفت التهديدات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، واتخذت شكل هيمنة اقليمية مصدرها ايران والعراق، مما دفع الولايات المتحدة الى التحول عن مبدأ كارتر وتبني سياسة الاحتواء المزدوج، واقرنت بحشد وجود عسكري امريكي أكبر حجماً لضمان تطبيق عقوبات الامم المتحدة تطبيقاً يتسم بالفاعلية والتأثير، مثل مناطق حظر الطيران، وتنفيذ عمليات اعتراض بحرية لمنع تهريب النفط والغاز. الا ان المرحلة اللاحقة كانت مؤشراً لبروز تهديدين رئيسيين؛ أولهما شيوع نزعة التطرف التي تمثلت بعمليات ارهابية وأخرى استهدفت زعزعة استقرار الدول الاقليمية. وثانيهما انتشار اسلحة الدمار الشامل، مما دفع الولايات المتحدة الى تبني سياسة جديدة هي مبدأ بوش الابن، والتي سارت على نهجها الحرب العالمية على الارهاب والعمليات التي نفذت في العراق. وتباينت رؤية دول الخليج، في التعامل مع هذه التهديدات، فقد اعتبر البعض العراق تهديداً رئيسياً، في حين رأت دول أخرى إيران هي مصدر الخطر الأعظم.^(١٧) ولعل التغيير الاهم في مفهوم أمن الخليج

الممارسات الاسرائيلية المؤيدة من قبل الولايات المتحدة, لاسيما ان اسرائيل تحاول اختراق دول مجلس التعاون سياسياً واقتصادياً.^(١٦)

ثانياً, إمكانيات التعامل مع إيران

تؤكد اعتبارات الجغرافيا والسياسة ونمط توزيع القوة في الخليج ان ايران لا تستطيع الانفراد بتقرير مصير الخليج والدول المطلة عليه. كما ان نمط العلاقات بين طرفيه لم تكن صراعية عدائية على طول الخط, ووفقاً للاعتبارات اعلاه فان المجتمع الدولي لا يملك رفاهية الابتعاد عما يحدث من تفاعلات في الخليج الذي تمر خلاله ٤٠٪ من تجارة النفط العالمية, والذي يرتبط بكثير من اقاليم العالم الاخرى بروابط التجارة والثقافة والمصالح المشتركة. فالرؤية الصحيحة لما يحدث يجب الا تعتمد على معطيات الاحداث الجارية فقط, وانما يجب ان يأخذ في اعتباره المتغيرات ذات التأثير الممتد وطويل الاجل, مثل الجغرافيا واللاعبيين السياسيين, ونمط توزيع القوة, وآليات التفاعل الاقليمي, والتغيير الداخلي والاقليمي, وانماط التعاون والصراع.^(١٧) لذا هناك من يرى ان امام دول مجلس التعاون ثلاث خيارات في التعامل مع ايران, هي: ^(١٨)

الاول, الطرق الدبلوماسية والتفاوض مع ايران.

الثاني, هجوم امريكي غربي وحرب واسعة النطاق ضد المنشآت النووية الايرانية, ويتطلب ذلك مهاجمة اكثر من ٤٠ موقعاً نووياً ايرانياً, وحرب طويلة غير معروفة العواقب.

عريفجان, وتسهيلات عسكرية في قاعدة الشهيد موفق الجوية بالزرقاء في الاردن, واهم القواعد الامريكية في الخليج هي قاعدة العديد في قطر, وقاعدة مصيرة العسكرية في سلطنة عمان, وهناك قاعدة بحرية لفرنسا في ابوظبي افتتحت في عام ٢٠٠٨.^(١٥)

قادت السعودية دول الخليج في قضية الامن, فقد تبنت السعودية مبدأ ارتباط أمنها بأمن دول الخليج العربية, وعدت ان أي مساس بها يعني تهديداً مباشراً للأمن السعودي. مما جعلها ترفض أية توسعات اقليمية على حساب دول الخليج, وخاصة العراق وايران, وضرورة بقاء الوضع الاقليمي على ما هو عليه, وتأكيد حرية الملاحة في مياه الخليج لضمان انسياب صادرات النفط وحماية التفاعلات التجارية, وعملت على محاصرة التغلغل الشيوعي, فتصدت لمحاولات نشر الفكر الاشتراكي, ورفضت الوجود العسكري الشيوعي في الخليج. وهناك عدة تهديدات رئيسة لأمن المنطقة, وفي مقدمتها مشكلات الحدود البرية والبحرية بين دول المنطقة, وايران وتوجهاتها النووية, وتشجيعها للتطرف الديني وتآليبها للجماعات الشيعية ضد انظمتها السياسية في دول الخليج العربية, وسباق التسلح القائم في المنطقة, وما يسببه من تزايد الانفاق العسكري والمزيد من عدم الاستقرار الخارجي والداخلي لدول المنطقة, وزيادة اعمال العنف والتطرف والارهاب في المنطقة, بسبب قلة مشاريع التنمية وزيادة عدم الاستقرار الاقليمي ومحاولة الحركات الدينية التعبير عن نفسها من خلال العنف, واخيراً

الطروحات بتأثير الشركاء الآخرين.

محاولة الادارة الامريكية الاستفادة من التناقضات الخليجية للحصول على الاموال من خلال صفقات السلاح الامريكية الضخمة بمليارات الدولارات سواء مع السعودية أو الامارات أو الكويت، ووصف ايران كأكبر راع للإرهاب في العالم، واغفال حقيقة ان العديد من التنظيمات الارهابية نشأت في كنف الغرب وحظيت برعايته وبدعم مكشوف من اسرائيل.

ثانياً، انعدام الثقة في قدرة الولايات المتحدة على السيطرة أو التعامل الفعال والعقلاني مع تبعات وإسقاطات العمل العسكري والتطورات اللاحقة، وبخاصة في ظل واقع تجارب الماضي والحاضر التي أثبتت وجود حالة مقلقة من سوء الحسابات والافتراضات والتخمينات الأميركية، وانعدام وجود خطة، أو خطط، شاملة ومدروسة متوسطة أو بعيدة المدى للتعامل مع التطورات الميدانية اللاحقة.

إن موقف دول الخليج أمام هذا الملف الساخن وربما بنتائج الخطيرة على أمن واستقرار دول المنطقة يمكن تلخيصه بالقول: إن هذه الدول وقياداتها في وضع لا تحسد عليه بين الموقف الإيراني السائر بتصميم نحو تطوير البرنامج النووي لخدمة الأغراض المختلفة من جهة، والموقف الأميركي - الإسرائيلي المصمم على نزع القدرات النووية الإيرانية بجميع الوسائل ومهما كلف الثمن.^(٢٠)

الثالث، إقامة منظومة ردع مشتركة بين دول مجلس التعاون لردع ايران.

وفي ظل جميع السيناريوهات التي تمت الإشارة إليها سابقاً فإنه من الممكن القول إن القلق الخليجي من أي عمل عسكري خارجي يستهدف ايران هو قلق مشروع، وله مبرراته ودوافعه المنطقية والعملية. ويعود أحد مصادر هذا القلق إلى قضية أساسية ومحورية هي انعدام ثقة القيادات الخليجية بعقلانية القرارات الأميركية، وبالأسس والاعتبارات التي يتم على أساسها اتخاذ هذه القرارات. ويتمثل هذا الموقف تحديداً فيما يلي: أولاً، انعدام الثقة بقدرة القيادات في الولايات المتحدة على اتخاذ قرارات تتفهم الوضع الإقليمي وخصوصياته، وتأخذ في الحسبان حماية واحترام مصالح الحلفاء الإقليميين والاعتبارات السياسية الداخلية والإقليمية التي تتحكم بمواقفهم، إلى جانب الخوف من تأثير اعتبارات السياسة الداخلية الأميركية في مواقف القيادة الأميركية وقراراتها في مجال السياسة الخارجية، والقلق من دور النفوذ الإسرائيلي - الصهيوني في عملية اتخاذ هذه القرارات. ويمكن ان نسجل هذا الاطار نقاط عدة اهمها: ^(١٩)

موقف الادارة الامريكية تجاه اسرائيل، وتصويرها ايران كتهديد كبير للشرق الاوسط، وامكانية المواجهة الايرانية- الاسرائيلية سواء المباشرة أو غير المباشرة.

التشدد الذي يميز توجهات الادارات الامريكية المختلفة تجاه ايران، على الرغم من اختلاف

تهديد للمصالح القومية الايرانية, وان أي وجود عسكري عربي في الخليج يعد وجوداً أجنبياً.^(٢٣)
ثالثاً, رؤية إيران لأمن المنطقة

هناك من يرى ان لدى ايران مشروع لمنطقة الشرق الاوسط يهدف الى تغييرها وإعادة صياغتها من جديد بما يحقق مصالحها, إذ تسعى ايران بقدراتها الاقتصادية والعسكرية وميزتها الجغرافية وحنكتها السياسية الى التمدد سياسياً في دول المنطقة. وتبرز ابعاد المشروع الايراني في وسائله ومركزاته التي يعتمد عليها. فالبعد الاول في المشروع الايراني هو الامساك بقضايا عربية مهمة ومؤثرة في مستقبل المنطقة, فالى جانب النفوذ الايراني في لبنان امتد النفوذ الى القضية الفلسطينية. أما البعد الثاني لمشروع ايران فيتمثل في الاصرار على الاستمرار في البرنامج النووي. ويتمثل البعد الثالث للمشروع في رفع شعار الممانعة ومقاومة النفوذ الامريكي-الاسرائيلي, وهو شعار يمس مشاعر الجماهير العربية. واخيراً البعد الرابع للمشروع في استغلال الاخطاء الامريكية والاسرائيلية للحصول على مكاسب تدعم دورها وتدفع مشروعها الى الامام, إذ ان فشل الولايات المتحدة في المنطقة وضعف مشروعها(مشروع الشرق الاوسط الكبير) فتح الابواب للمشروع الايراني لكي يتمدد ويتطلع الى إعادة تركيب هذه المنطقة من جديد.^(٢٤)

وتتزايد قوة المشروع الايراني مع غياب المشروع العربي الموحد والتباين في سياسة الدول العربية تجاه ايران والمراهنة على سياسة

فالرؤية المستقبلية لأمن الخليج, يجب ان تتألف من عنصرين مترابطين, هما: منظومة تبنى وفق محور رأسي, أي وجود توازن عسكري قوي بين ايران والعراق ومجلس التعاون الخليجي, وبما يحقق الاستقرار بينها. والعنصر الثاني ان تبنى هذه المنظومة وفق محور افقي من خلال تشجيع اجراءات واضحة لبناء الثقة وحل المشكلات البيئية بالطرق السلمية, وايجاد ارضية مشتركة من المصالح, والتخلي عن طموحات الهيمنة من قبل بعض الدول الاقليمية.^(٢٥)

ولذلك يبرز التوتر بين ايران والسعودية بسبب النزاعات الاقليمية في العالم العربي, إذ ترفض السعودية منح ايران القدرة على استغلال الفراغ في السلطة في سوريا, والعراق, واليمن. ورفض ايران الواضح وقف تدخلاتها في العالم العربي, حيث ترى انها جهة اقليمية فاعلة ذات مصلحة, والاحتفاظ بدور في مناطق النزاع لبناء تكافؤ استراتيجي مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب, لضمان القدرات الايرانية الهجومية والدفاعية في المنطقة, فيما الرؤية الايرانية ان هذا التدخل في العالم العربي هو استراتيجية ضرورية لبقائها ما دامت دولة ذات مصلحة في المنطقة.^(٢٦) وهذا ما يدفع الدول الاخرى الى البحث عن موازن خارجي لموازنة القوة العسكرية الايرانية, مما يحول دون التوصل الى توافق اقليمي حول أمن خليجي مستقر ومتوازن, يعزز حرس ايران الشديد على فارسية اسم الخليج, والتعامل مع أي جهد هادف الى تعريب الأمن في الخليج وربط أمنه بالأمن القومي العربي على انه

من التنافس القائمة بين القوى الاقليمية لتثبيت مشروعاتها الذي تراه لمنطقة الشرق الاوسط, ومن خلال تبني ثلاث استراتيجيات متباينة لملاء الفراغ الامني الموجود في المنطقة, وهي: (٢٧)

الاستراتيجية الاولى وهي شرطي المنطقة والتي تتبناها تركيا, وتمثل الناتو والولايات المتحدة في المنطقة, وتقوم في اطار مصالحها ونيابة عن الغرب للحفاظ على امن المنطقة واستقرارها, وتزايد دورها في سوريا لكنها لا تملك القدرة المالية لذلك, كما انها لا تملك موقعا جغرافيا سياسيا لتتولى الاشراف على كل قضايا الشرق الاوسط.

الاستراتيجية الثانية وهي محاولة ابقاء الولايات المتحدة في المنطقة, وتتبناها اسرائيل والمملكة العربية السعودية, ومنع الاتفاق بين الولايات المتحدة وايران على القضية النووية, ومحاولة جعل اسعار النفط متدنية للغاية, في اطار هذه الاستراتيجية.

الاستراتيجية الثالثة وهي استراتيجية المقاومة وتفودها ايران كقوة اقليمية بسياساتها الخارجية, وفي اطار المقاومة تقف في مواجهة استراتيجيتي الخصم, وتقوم على نزع التوتر والتنمية.

وقد سعت ايران الى استغلال كل مصادر القوة الناعمة وأدواتها, وتوظيفها في سياق الاستراتيجية الوطنية الكبرى للبلاد, وكرست في وثيقة الاستراتيجية الايرانية العشرينية (٢٠٠٥-٢٠٢٥), وأو الخطة الايرانية العشرينية

الولايات المتحدة الامريكية المنحازة مع مصالح اسرائيل. وهنا تقف المنطقة امام مشروعين رئيسيين: المشروع الامريكي- الاسرائيلي من ناحية, والمشروع الايراني من ناحية اخرى, وهو صراع حول صورة المنطقة وهويتها ودورها ووظيفتها وموقعها وعلاقتها بالعالم. ولهذا تبرز الحاجة الى مشروع أو رؤية عربية تحدد موقع العرب بين المشروعين المتصارعين على المنطقة, ومحاولة جدية لانتزاع القرار وبما يضع حداً لضياع العرب بينهما ويحدد درجة انفتاح العرب على أي منهما. (٢٥) ولذلك تسعى دول الخليج الى ان تكف ايران عن التدخل المباشر في اليمن ولبنان وغزة. وان تعيد الجزر العربية الثلاث الى الامارات العربية المتحدة, وتمارس الشفافية في الملف النووي, وتساعد في حل مشكلات العراق, والكف عن اشعال الحروب المذهبية والنظر الى بعض بلدانه على انها تابعة لها واسقاط صفة الفارسي على الخليج, وتخلي ايران عن فكرة تصدير الثورة والتوقف عن دعم الجماعات المتطرفة, والتخلي عن مفهوم الهيمنة على منطقة الخليج, والتوقف عن تطوير القدرات العسكرية الهجومية الصاروخية والقدرات غير التقليدية والنووية تحت مسميات دفاعية, مع انتهاجها سياسة خارجية هجومية, لتعزيز قدرتها على التدخل في الشؤون الداخلية للدول المحيطة والعمل على زعزعة أمن واستقرار الدول العربية عبر استخدام وسائل غير تقليدية تقوم على إقامة تحالفات مع اقلية مذهبية أو سياسية داخل كل دولة. (٢٦) ولذلك هناك من يرى ان هناك حالة

عنه سياسات تدخل وهيمنة لم تفعل غير تأجيج أحقاد وذكريات الماضي والتوترات المذهبية.

استمرار العجز الايراني عن انتاج معادلة داخلية جديدة تخرج من مشروع الثورة الدائمة ومن ازمة ولاية الفقيه، لتدخل في عمل مشترك مع العرب من اجل إسلام ديمقراطي تعددي وحضاري.

ما اعقب احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من عجز امريكي عن تغليب منطق العدل والحقوق، وعن صياغة علاقات متوازنة مع دول المنطقة، واستمرار سياسة العزل تجاه ايران التي عززت قوة الجناح الاصولي والمحافظ والراديكالي المعادي للانفتاح على العرب والغرب.

ويرتبط بما تقدم العجز الاوروبي عن صياغة مشروع اوروبي موحد وفاعل في الشرق الاوسط خارج إطار الهيمنة الامريكية مما سمح لروسيا والصين بالنفوذ الى المنطقة مجدداً من خلال التحالف مع سورية أولاً، ودعم ايران ثانياً في وجه العقوبات الدولية وفي دبلوماسية الملف النووي.

العجز الاسلامي عن اقامة تضامن حقيقي بين انظمة العالم الاسلامي، وعن توحيد الجهود وبلورة المشتركات وتحديد الاولويات، وتباين العلاقات الاحادية بين الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية.

شهدت المرحلة التي اعقبت الاتفاق النووي ٢٠١٥ معطيات ومؤشرات عدّة مقلقة بشأن السلوك المستقبلي لإيران تجاه دول مجلس

(ايران: ٢٠٢٥) وهي الوثيقة الاله بعد الدستور الايراني، ووضعت تصورات مستقبلية للدور الايراني خلال عشرين عاماً، والهدف تحويل البلاد الى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا، وتحول ايران الى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الاسلامي، على ان ينعكس ذلك اقليمياً في عام ٢٠٢٥، لتحتل المرتبة الاولى في منطقة غرب آسيا اقتصادياً، وعلمياً، وتكنولوجياً، وتصبح نموذجاً ملهماً ولاعباً فاعلاً ومؤثراً في العالم الاسلامي استناداً الى تعاليم الامام الخميني وافكاره، وبما يعكس هويتها الاسلامية الثورية.^(٢٨) إذ ركزت الاستراتيجية الايرانية خلال هذه المرحلة على تحسين أو على الاقل ادارة العلاقات مع دول الجوار المباشر، وهي من اهم العوامل الرئيسية في تحديد موقع ايران الاقليمي للتأثير في دول المنطقة. وترسيخ تفوق ايران الاقليمي من خلال القدرات التكنولوجية، وتحديد القدرات النووية والصاروخية كخطوات مهمة في مسارها الاستراتيجي. وعدم الاستسلام للضغوط الغربية.^(٢٩) والحقيقة ان هذه المرحلة كانت مؤشراً مهماً لعجز متعدد المستويات، واتخذ اشكالاً عدة اهمها: (٣٠)

العجز العربي عن انتاج مشروع نظام اقليمي عربي جديد يرسم ادواراً واضحة للجميع، ويبني علاقات سوية مع الجميع. وبالتالي فقد عجز العرب عن بلورة موقف محدد وموحد يصلح اساساً للتعاون مع ايران. ولذلك برز سلوك ايران القومي الذي يقوم على تحقيق مصالحها بغض النظر عن مصالح دول الجوار العربي، ما نتج

وحل محله تنافس شرس على الشرق الاوسط, بدا واضحا في سوريا ولبنان, واليمن والعراق والبحرين. وطغت الطائفية على النزاع السعودي-الايرواني, وبدا كتنافس عربي فارسي,^(٣٣) بالمقابل تميزت هذه المرحلة ب بروز المحور السعودي حيث خرجت السياسة الخارجية السعودية عن سياقها المحافظ ودخلت في سياق التطرف والعدوانية العلنية والرسمية تحت مسميات كعاصفة الحزم للحرب في اليمن أو مكافحة الارهاب, ومحاولة خلق نوع من الاستقطاب والثنائية القطبية في العالم الاسلامي, وذلك بتكريس السعودية قائداً وقطباً لأهل السنة, وإيران قائداً وقطباً للشيعه, وجعل هذين القطبين في تقابل ومواجهة مستمرة. الا ان شركاء الولايات المتحدة الامريكية الاقليميين كانوا قلقين من بشكل مفهوم من البيئة الاستراتيجية المحفوفة بالمخاطر التي يجب ان يكون هذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منها, ومخاوفهم أو خيبة أملهم من ان الولايات المتحدة لن تقوم بمهاجمة ايران, على الرغم من ان هذا السيناريو لم يكن مطروحاً على الاطلاق.^(٣٤) فالسعودية هي الدولة الوحيدة في النظام الاقليمي لها علاقات حدودية مع دول النظام كلها, ولعبت خصوصية الارتباط بين الدول الخليجية الست وعلى الاخص التماسك الاجتماعي والسياسي القوي في تقوية الدور القيادي السعودي بين هذه الدول والسعي الى جعل الدول الخمس داخل النظام تنتهج خيارها في كل الميادين الممكنة والى ابعاد حد ممكن كما تسعى الى فرض سيطرتها واستحوادها على هذه الدول باعتبارها عالمها

التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد توقيعها الاتفاق النووي مع القوى العالمية الست الكبرى. وتمثلت في ارتفاع وتيرة التدخل الإيراني تجاه بعض دول الخليج, ولعل من أبرزها: التوتر حول منطقة الجرف القاري موضع التنازع يقع في المثلث بين الكويت والسعودية وايران شمال الخليج العربي والى الشرق من حقل زيت الخفجي البحري ويقع في نطاقه حقل غاز الدرة الذي يقدر احتياطيه بحوالي ٢١ مليار متر مكعب و انتاج يومي يتراوح ما بين ١٨ - ٤٥ مليون متر مكعب, وقد اتفقت السعودية والكويت على ترسيم الحدود بينهما,^(٣٥)والحقيقة ان اتفاق تموز(يوليو) ٢٠١٥ النووي, وإن كان قد أغلق الملف النووي- بشكل نسبي ومؤقت- فقد اثار القلق الخليجي بشأن السياسات الإيرانية الحالية والمستقبلية, ليس فقط تجاه دول مجلس التعاون, ولكن تجاه دول الجوار الإقليمي, وهو ما أكدته الاعتداءات الإيرانية على مقر البعثة الدبلوماسية السعودية في طهران والقنصلية في مشهد في كانون الثاني(يناير) ٢٠١٦؛ احتجاجاً, على صدور أحكام قضائية في المملكة العربية السعودية بحق أفراد بتهم الارهاب, وبروز مخاطر مشروع ايران الاقليمي الساعي الى ان تكون ايران زعيمة للمنطقة رغم كل الاعتبارات الاخرى.^(٣٦)

ويمكن القول ان عام ٢٠١٥ كان فاصلاً في حالة التوازن التقليدي بين ايران والمملكة العربية السعودية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية,

السيارات مع إيران, فضلا عن الإفراج عن ٤,٢ مليار دولار من الاموال الايرانية المجمدة بالخارج, الا ان التوتر بين ايران وبعض الدول الخليجية تزايد مع عدم استجابة الدول الخليجية لدعوات خفض الحصص التصديرية.^(٣٧) ويبقى الخلاف بين ايران ودول الخليج هو السمة الاهم, ويرتكز الخلاف في ثلاث محاور هي: (٣٨)

المحور الاول, التدخلات الايرانية في شؤون الدول الخليجية, إذ تم رصد ٣٢ حالة من حالات التدخل الايراني توزعت ما بين شبكات التجسس بواقع ثلاث حالات, والانتقادات الايرانية لسياسات الدول الخليجية وبواقع ٥ حالات, والتحذيرات الايرانية لهذه الدول وبواقع ٧ حالات, والتصريحات حول مضيق هرمز والجزر العربية الثلاث بواقع ٦ حالات, والاعتداء على السفارات الخليجية في ايران, ومحاولة اغتيال مسؤولين حالتان.

المحور الثاني, استمرار سياسة الغموض النووي, فالدول الخليجية تتخوف من امتلاك ايران للقدرات التكنولوجية القادرة على تحويل ذلك البرنامج السلمي الى اسلحة دمار شامل, ووسائل ايصالها, وبما يكرس الخلل الراهن في توازن القوى في المنطقة.

المحور الثالث, تنامي النشاط الايراني في دول الجوار الخليجي, ويتمثل ذلك في تزايد نشاط ايران في كل المناطق التي تشكل عمقاً استراتيجياً لدول الخليج, وتحديداً في العراق, واليمن, وسوريا, وتشابه السياسات الايرانية تجاه

الخاص. وانتهجت السعودية سياسة موازية في علاقاتها مع العراق وايران, ووسعت العمل بها لتشمل أية قوة داخلية أو اقليمية منافسة, وتطورت الى ممارسة سياسة الاستبعاد والعزل لمنع أي تدخل في هذه المنظومة واستبعادها عن تأثيرات النفوذ الايراني والعراقي ليبقى النفوذ والتأثير سعوديان وحدهما المسيطران والمتحكمين في الخيارات والتوجهات السياسية لهذه الدول.^(٣٥) وقد عززت ذلك بالعديد من التحركات المهمة في مواجهة الاستراتيجية الايرانية في المنطقة, بدءاً من مناورات رعد الشمال, وهي الاكبر في المنطقة وبمشاركة ١٩ دولة شكلت معها ائتلاًفاً عسكرياً لمواجهة الأخطار الاقليمية المختلفة, والتأكيد على ان آفاق تحسين العلاقات مع ايران يعتمد على توقفها عن كل تدخلاتها في العالم العربي, ووضع حد لتسلح وكلائها.^(٣٦)

لقد صعد استخدام النفط كسلاح من توتر العلاقات بين ايران وبعض دول الخليج, وانعكست على الصراع بين الطرفين في الملفات الاقليمية المشتعلة, والتي تعد الساعات الاكبر والابرز لمعركة النفوذ الاقليمي, وكان الهدف إضعاف موقف ايران التفاوضي في الملف النووي, ودعمها المالي لحركات وأطراف في دول الصراع, وذلك بعد ان بددت توقعات ايجابية بشأن الاقتصاد الايراني, بعد اتفاق جنيف ٢٠١٣, لاسيما ان بعض بنود الاتفاق نصت على إلغاء حظر تصدير البتروكيماويات والذهب والمعادن الثمينة, والسماح باستئناف تعاملات الشركات الاجنبية العاملة في قطاع صناعة

جانب دول الخليج العربي وعدد من الدول العربية الاخرى، والخوف من تنامي القدرات العسكرية الايرانية الى حد الاخلال بتوازن القوى الاقليمي في منطقة الخليج، بل ومنطقة الشرق الاوسط عامة. كما ان امتلاك ايران للتكنولوجيا النووية، حتى ولو للاستخدامات السلمية، سوف يعزز قدراتها الشاملة ومكانتها الدولية، ويرتقي بها الى مصاف الدول الفاعلة دولياً أو على الاقل اقليمياً، ويكسبها تأثيراً واستقلالية نسبية في قرارها. ويكمن التخوف من البرنامج النووي الايراني، الذي سيضيف دون شك الكثير للقدرات الايرانية الشاملة، حتى ولو توقفت به ايران عند الاستخدامات السلمية كما تؤكد دائماً، لاسيما وان هناك ارادة واضحة لدى ايران لأن تصبح فاعلاً اقليمياً اساسياً، وتهديد مكانة بعض الدول الاقليمية ودورها في المنطقة.^(٤١) إذ (لم تكثرث ايران بأهمية التشاور مع حكومات الدول العربية في الخليج بشأن الملف النووي، مع ان الامريكيين كانوا حريصين على ترويع هذه الدول من البرنامج النووي الايراني، وكانوا يضغطون للخروج بموقف خليجي يتهم ايران بأنها اصبحت مصدراً للخطر وان برنامجها يهدد الاستقرار الاقليمي، لتوظيف هذا الموقف لدى الكونجرس الامريكي للحصول على موافقته لاتخاذ سياسات حاسمة ضد هذا البرنامج. وركز الايرانيون جهودهم لتأمين الدعم الروسي والصيني لبرنامجهم النووي، كما ركزوا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الاوروبي للوصول الى الولايات المتحدة بهدف إشراكها

دول الجوار الخليجي مع مضمون نظرية شد الاطراف لإضعاف منطقة الوسط.

المطلب الثاني، الموقف الخليجي من البرنامج النووي الايراني

لعبت العقيدة دور الركيزة الاساسية لرؤية ايران الثورية للعالم الخارجي وخصوصاً في العقد الأول من عمرها، وتلخص المعيار الاساسي للتمييز والتفرقة على المستوى الخارجي في مصطلح الاستكبار، واصبحت الاستقلالية والحكم الاسلامي المحورين الايديولوجيين الرئيسيين في سياسة ايران والعاملان المؤثران في سياستها وعلاقتها مع الدول العربية.^(٤٢) وسعت ايران الى الجمع بين مفهوم الأمن الاستراتيجي ذي الابعاد العسكرية القائم على تطوير قدراتها التكنولوجية بالمضي قدماً في برنامجها النووي، ومفهوم الأمن التعاوني الذي يتضمن ابعاداً اقتصادية وثقافية، من خلال القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، والتعاون في مجالات اخرى في مسعى لكسر طوق الحصار والعقوبات التي يفرضها عليها المجتمع الدولي، لكن التعارض مع رؤية الدول الاقليمية الاخرى في المنطقة، قوض الجهود الايرانية الساعية لإيجاد منظومة أمنية اقليمية تنهض على عدة أسس في مقدمتها نبذ اللجوء الى القوة، وحل القضايا الخلافية بالحوار والتفاوض.^(٤٣) وكالاتي:

أولاً، إيران وتطوير القدرات العسكرية

اشار التعاون الروسي- الايراني تحفظات من

الخليجية، وقد انعكس ذلك، في بعض الاوقات، بشكل استجابة خليجية لتهدئة الموقف ودفع العلاقات باتجاه التعاون، أو على الأقل عدم الاستعداد، لكن وفي اوقات اخرى، لم تكن تلك التطمينات، وسياسة التحييد من قبل ايران تؤتي ثمارها، حيث كانت الاخيرة، وفي الوقت نفسه، تعتمد التهديد الضمني لدول الخليج، واستعراض القوة، وإبداء الحزم، ونية عدم التهاون في الرد الايراني حال تلقيها أية ضربة توافق عليها دول الخليج، أو تستخدم أراضيها. ان تهديد ايران باستخدام قوتها، وتطوير هذه القوة، فعلياً، ودور البرنامج النووي في تعظيمها، والاصرار عليه، كانت معاول لهدم كل لبنة قيد الاضافة في جدار الثقة، ومحفزات لإنعاش مخاوف الخليج، والتذكير الملح بالخلل في توازن القوى وخطورة تصاعده، وذات تأثير كبير على مسار التعاون والسلمية المنشودين، وبالتالي توتير العلاقات، وتعقيد الموقف الخليجي.^(٤٤)

ويبرز تخوف دول الخليج من البرنامج النووي الايراني في اعتبارين مهمين هما: الخوف من امتلاك ايران للسلاح النووي الذي يمكن ان تستخدمه في فرض هيمنتها على منطقة الخليج. والخوف من الآثار السلبية لهذا البرنامج على البيئة في المنطقة.^(٤٥) كما ان الطموح النووي الايراني وعدم الشفافية يشكلان هاجساً مشتركاً لدول الخليج العربية وتهديداً لأمنها، خاصة أن حصول طهران على السلاح النووي (في حالة إذا ما كان برنامجها النووي ذا طابع عسكري) سيؤدي لعدم استقرار هذه الدول، وبسبب سباق

في مفاوضات هذا الملف. أما البعد الاقليمي والخليجي على وجه الخصوص فكان غائباً تماماً عن هذا النشاط الايراني، وكأن الدول العربية الخليجية غير معنية بتطورات هذا الملف.^(٤٦)

ان سير ايران في طريق تطوير القدرات النووية والصواريخ البعيدة المدى الى غاية نشر قدرة هجوم فعالة، سيكون له آثار سياسية-سيكولوجية سوف تكون هائلة. وهناك طرق مختلفة يمكن لإيران ان تتسلح بها نووياً، أو تنتشر اسلحة مجهزة نووياً أو اسلحة كيميائية، واستخدامها لردع، أو ترويع، أو ضرب الامم الاخرى. وكل هذه الطرق تشترك في سمة واحدة، وهي كلها مستفزة وخطيرة لأي دولة قد تختار ايران محاولة تخويفها واستهدافها، مثلما انها مستفزة وخطيرة على ايران ايضاً. فقد يؤدي الطموح الايراني الى اطلاق الجهود السعودية، والمصرية والتركية لكي تصبح كلها قوى نووية.^(٤٧)

لقد ارتبط موقف الدول الخليجية من البرنامج النووي الايراني بسياسة ايران واستخدامها لهذا الملف في ادارة علاقاتها مع دول الخليج، وتطور الملف ومسار المفاوضات مع الغرب، إذ حاولت ايران في اوقات تصعيد الغرب ضدها، تحييد دول الخليج، والتلويح بالخيار العسكري، فحرصت على طمأنة الدول العربية الخليجية لجهة برنامجها النووي وتطور قدراتها العسكرية، وانها غير مستهدفة من هذه القدرات، وتقديم مبادرات للانخراط في منظومة امن اقليمي، تحقق المصالح المشتركة لكل الدول

بعض دول مجلس التعاون الخليجي، رأت في بعض بنود هذا الاتفاق تخلياً عن شروط دولية جوهرية كثيراً ما تمسكت بها القوى الدولية الكبرى في مسيرة المفاوضات السابقة مع ايران. وتحديداً شرط عدم تخصيص اليورانيوم داخل ايران، والقبول بمواصلتها انشطة التخصيب بما لا يتجاوز نسبة الـ ٥٪، مقابل ضمانات بعدم توسيع هذا البرنامج، أو زيادة تلك النسبة، أو مخزون اليورانيوم الايراني المخصب الى مستويات تتيح عسكرة البرنامج وتحويله الى برنامج للتسلح النووي. وتزايد مخاوف الدول الخليجية من ان يكون هذا التحول تهميشاً لمصالحها وأنها في اطار استعداد امريكي- غربي للقبول بدور ايراني اكبر في شؤون المنطقة. والواقع ان الاتفاق لم يكن وليد اشهر المفاوضات تلك فقط، بل انه وليد توجه استراتيجي امريكي بدأ يبرز مع مراجعة لإخفاقات التدخل الامريكي العسكري المباشر في كل من افغانستان والعراق.^(٤٦)

وظهر الانقسام واضحاً من البرنامج النووي الايراني بعد توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، فقد رأت فيه الدول الغربية بداية لتحقيق الاستقرار الاقليمي والذي يحقق بدوره الاستقرار العالمي، والتعامل مع دول الجوار وفق مبادئ العلاقات الدولية والقانون الدولي التي تؤكد على وحدة وسيادة الدول واستقلالها وتحريم التدخل في شؤونها الداخلية، فيما رأت بعض الدول العربية والخليجية ان الاتفاق يعزز دور ايران السلبي في قضايا الامن الاقليمي عموماً، ودول مجلس التعاون خصوصاً، فالاتفاق ورفع العقوبات عن

تسلح بين دول المنطقة، نظراً لخطورة تحول ايران إلى دولة نووية تهيمن على محيطها الإقليمي. التزاماً بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية، وأكد المجلس على أهمية التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام بالمعايير الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أكد المجلس على أن البرنامج النووي الإيراني لا يهدد أمن المنطقة واستقرارها فحسب بل الأمن والاستقرار العالمي، واعتبر أن مسؤولية السلامة بالنسبة للاستخدام السلمي للطاقة النووية تقع على الدولة المشغلة لأي منشأة نووية مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على النطاق الجغرافي الواسع في المنطقة وضرورة الالتزام التام بمعايير الأمن والسلامة وخطر الانتشار. وفي هذا الإطار دعا المجلس إيران إلى الشفافية التامة حيال مفاعل بوشهر الإيراني، والانضمام الفوري إلى اتفاقية السلامة النووية وتطبيق أعلى معايير السلامة في منشآتها. وعبرت دول مجلس التعاون الخليجي عن ترحيبها بالاتفاق المرحلي الذي توصلت إليه مجموعة ١ + ٥ مع إيران حول برنامجها النووي، كما طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعا المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب الأسرة الدولية في هذا الشأن. الا ان

التكنولوجيا النووية السلمية. ورفض عسكرة البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي قد يفضي إلى سباق تسلح نووي غير محدود في المنطقة.

تأكيد دول الخليج على المخاطر البيئية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، وأمنه وسلامته.

رفض الخيار العسكري كحل لوقف الطموح النووي الإيراني، ورفض دول الخليج أن تكون أراضيها مناطق انطلاق لأي عمليات عسكرية لضرب المنشآت النووية الإيرانية.

مطالبة العديد من الدول العربية بإخلاء منطقة الشرق الأوسط برمتها من أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثالث , الإنفاق العسكري ومستقبل المنطقة

يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات وفق العلاقة بين حجم الإنفاق العسكري الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي: (٥٠)

المجموعة الأولى، دول ذات نفقات عسكرية معتدلة نسبياً ترصد أقل من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأمن والدفاع، وهي الإمارات العربية المتحدة ٢,٩٪ وتونس ٤,٠٪ وقطر ٤,١٪. ويلاحظ أن هنالك فرقا شاسعا في حجم الإنفاق العسكري لهذه الدول، نظرا لاختلاف قدراتها الاقتصادية. فالمصروفات العسكرية الإماراتية البالغة ١١١٤٥ مليون دولار تساوي ستة أضعاف المصروفات العسكرية التونسية البالغة ١٨٥٣ مليون دولار.

إيران منحها حرية الحركة في توظيف الأرصد المالية المجمدة في مصارف الدول الغربية، لدعم الجماعات دون الدول في دول الجوار. (٤٧) كما تتخوف دول الخليج من أن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي ستكون له تداعيات سلبية بما يعزز هيمنتها ودورها الإقليمي، واستمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث وإصرارها على الاحتفاظ بها والعمل على تغيير هويتها العربية، وتأكيدا على تسمية الخليج بالخليج الفارسي وضرورة خروج القوات الأجنبية منه. وأخيراً المخاوف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وما سيتركه من نتائج كارثية على الساحة الخليجية، إنسانياً وأمنياً واقتصادياً وبيئياً (٤٨)

فالشواهد تشير إلى أن إيران تطمح إلى التفوق العسكري بشقيه التقليدي والنووي لتصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة ابتداءً من الخليج العربي ومنه تمت نفوذها إلى بقية المنطقة. فضلا عن ذلك، للعرب موقف واضح وموثق منذ سبعينيات القرن الماضي يدعو لمنع انتشار وإزالة الأسلحة النووية من على وجه البسيطة. وضمن هذا السياق طالب العرب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال إزالة الترسانة النووية لإسرائيل. فالموقف الإقليمي من البرنامج النووي الإيراني يمكن تلخيصه بالآتي: (٤٩)

إقرار جميع الدول بحق إيران في امتلاك

٢٠١٤ لم يؤثر على ميزانيات هذه الدول نتيجة الاحتياطات المالية الضخمة. وتعود الزيادة في الانفاق الى ظهور الجماعات التكفيرية، وانتشار ظاهرة الارهاب في العديد من الدول.^(٥٢) الا ان لإنفاق العسكري الإجمالي في الشرق الأوسط انخفض بنسبة ١٧ في المائة خلال عام ٢٠١٦، مقارنة بعام ٢٠١٥، وذلك بسبب تأثير انخفاض أسعار النفط على اقتصادات العديد من الدول في المنطقة. وتراجعت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الرابعة من حيث النفقات العسكرية، وراء الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا على التوالي، وذلك وفقاً لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI).^(٥٣)

ويرصد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) في تقرير له، ان ١٧٣٩ مليار دولار قيمة الإنفاق على السلاح عالمياً عام ٢٠١٧. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١,١٪ بالأرقام الحقيقية عن عام ٢٠١٦، وبنسبة ٩,٨٪ منذ عام ٢٠٠٨. وبقي العبء العسكري العالمي في الإنفاق العسكري العالمي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند ٢,٢٪ في عام ٢٠١٧، بينما ارتفع الإنفاق العسكري للفرد الى ٢٣٠ للشخص الواحد. فالسعودية تجاوزت روسيا في مجال إنفاقها العسكري، لتحل المرتبة الثالثة بنحو ٦٩,٤ مليار دولار، أي بزيادة ٣٤ في المئة، فيما أنفقت روسيا حوالي ٦٦ ملياراً، أيضاً بزيادة ٣٦ في المئة، خلال سنوات قليلة ماضية، كما أشار إلى تصدر الولايات المتحدة للائحة أكثر الدول إنفاقاً على التسليح، وأيضاً في مجالي الإنتاج

المجموعة الثانية، دول ذات نفقات عسكرية مرتفعة تخصص مبالغ تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع والأمن، وهي السودان واليمن والبحرين والعراق والأردن، علماً بأن حجم الإنفاق العسكري العراقي البالغ ١٣٣٩٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢ يعادل الإنفاق العسكري للدول الأربع الأخرى في هذه المجموعة إضافة إلى تونس مجتمعة.

المجموعة الثالثة، دول ذات نفقات عسكرية مرتفعة جداً تفوق ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتسجل السعودية الرقم القياسي العربي من حيث حجم نفقاتها العسكرية البالغة ٧٦١٥٢ مليون دولار. فقد أصبحت المملكة ضمن الدول العشر الأكثر إنفاقاً في العالم. حيث بلغ الإنفاق العسكري للفرد السعودي ٢٦٠٨ دولاراً مقابل ٥٩٥ دولاراً للفرد الأوروبي، وتجدر الملاحظة أن النفقات العسكرية في هذه المجموعة تفوق الأموال المخصصة للتعليم. وتأتي المملكة العربية السعودية كأكبر مستورد للسلاح على مستوى العالم، إذ عقدت خلال مدة ١٩٩٧-٢٠٠٠ اتفاقيات شراء سلاح بمبلغ ٤,٩ مليار دولار، وخلال مدة ٢٠٠١-٢٠٠٤ بلغت قيمتها ٥,٦ مليار دولار، وتتميز هذه الأسلحة بتكنولوجياها المتقدمة لتعويض القصور في الموارد البشرية، وشراء أسلحة تامة الصنع.^(٥٤)

والحقيقة إن هذا الارتفاع نتيجة بديهية للتوتر السياسي في المنطقة والصراعات المسلحة الداخلية. الا ان تراجع اسعار النفط او اخر عام

والنويدات. ويذهب نحو خمس إنتاج واشنطن إلى دولتين، هما السعودية والإمارات، إذ تشتري الرياض تقريباً ٤٨ في المئة من الإنتاج البريطاني من السلاح والذخائر. كما ان النزاعات والتنافس في الشرق الأوسط، وبالرغم من انخفاض أسعار النفط، جعلت الإنفاق العسكري هو الأضخم في هذه المنطقة، مع استمرار انخراط السعودية في حرب اليمن، ما يجعلها من أكبر مستوردي السلاح، وأن الاستمرار في حوض هذه الحرب يعني بأن تخزينها لمشترياتها السابقة يستخدم في حوضها حرباً طويلة. ويشكل هذا عصباً ذهبياً لمصنعي ومصدري السلاح إلى الخليج، وبشكل خاص إلى الرياض وأبوظبي.^(٥٤) وقد

الانفاق العسكري الاجمالي لدول الشرق الاوسط بنسبة ٦,٢٪. ووصل الى ١٥١ مليار دولار في عام ٢٠١٧. وهذا النمو في الانفاق مرتبط بزيادة الانفاق العسكري السعودي بعد انخفاض في عام ٢٠١٦، وبالزيادة الكبيرة نسبياً في إنفاق ايران والعراق.^(٥٥) ولذلك نجد ان هذه الزيادة سوف تعني مزيداً من التهديد لأمن دول الجوار، وتكريس حالة الخلل في توازن القوى الاقليمي بين ايران ودول مجلس التعاون، وبما يدعم سباقاً للتسلح في المنطقة لمواجهة الخطر الايراني، وتكريس مفهوم الأمن الاستراتيجي، وتراجع مفهوم الأمن التعاوني في منطقة الخليج العربي.^(٥٦) ولذلك ارتكزت المواقف العربية الى عدة مبادئ، اهمها: ^(٥٧)

التأكيد على ضرورة ان تكون التحركات الدولية الرامية الى منع ايران من الحصول على السلاح النووي جزءاً من عملية إخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي.

التأكيد على حق جميع الدول في تطوير معارفها واستخداماتها للطاقة النووية في كل الانشطة السلمية ورفض الاحتكار العالمي الذي يحصر استخدام المعرفة النووية في دائرة دول معدودة. العمل على ايجاد حل دبلوماسي للزمة النووية الايرانية واستبعاد اللجوء الى الخيار العسكري حتى لا تشهد المنطقة حرباً جديدة تزيد من حالة السبيل الامنية التي تواجهها في الوقت الراهن).

ويرتبط بما تقدم الجدل حول تداعيات تحول ايران الى قوة نووية على المنطقة والتي يمكن تحديدها بالاتي: ^(٥٨)

الاخلال بالتوازن الاستراتيجي الاقليمي في الخليج والذي تعمل ايران على زعزعه بشكل دائم وحثيث.

تقويض معاهدة منع الانتشار النووي وتسريع التوجه لدى العديد من دول المنطقة لامتلاك سلاح نووي خاص بها بما في ذلك دول الخليج العربية، واندلاع سباق تسلح تقليدي وغير تقليدي.

ان التهديد بالقدرات النووية الايرانية يرفع قدرة الابتزاز تجاه دول الخليج العربية، ويرتبط بذلك رفع قدرة ايران على قيامها بحروب الوكالة التي تهدد امن دول الخليج العربية.

الدول لإيران كقوة نووية.

التعايش مع ايران النووية بسبب المخاطر الدبلوماسية والاقتصادية, والسعي لتطوير الاسلحة التقليدية, مع وجود برنامج نووي سلمي, والتطوير الاقتصادي, والحفاظ على روابط دفاعية متميزة مع الولايات المتحدة الامريكية, والقوى الدولية والاقليمية الاخرى.

تغلغل المملكة العربية السعودية في الامتدادات الاقليمية لإيران, لتعقيد الوفاق المتوقع بين ايران والولايات المتحدة الامريكية, والانخراط في تنافس استراتيجي مع ايران في كل من لبنان, وسوريا, والعراق.

الخاتمة

ان منطقة الخليج شهدت كماً من الحروب اكثر من أي منطقة اخرى في العالم, واحتلت مركز الثقل الصراع في الاقليم بشكل عام, ولا تزال حاضنة لكل اسباب الحرب, التي يمكن ان تجري بآليات واشكال جديدة, فاحتمال الحرب سيكون مؤثراً بشكل واضح على دول المنطقة من خلال الاتي:

أولاً, ان العديد من مدن العراق والكويت وهي اقرب تجمع سكاني خليجي للمراكز النووية الايرانية وتحديداً في دارخوين(الاهواز), وبوشهر, وفزا, واصفهان, وناتانز وغيرها, هي الاكثر تأثراً من الناحية العملية, فضلا عن الموانئ ومحطات تحلية المياه وغيرها.

استراتيجية مع قوى نووية للحصول على مظلة نووية لتأمين ردع استراتيجي تجاه ايران.

امكانية تعرض المنطقة لعمليات تضليلية تتضمن تمرير المكونات النووية الى جهات طائفية معينة أو مجموعات سياسية تابعة لها أو خاضعة لنفوذها تدفعها للقيام بهجوم نووي مفاجئ مجهول المصدر وامكانية تهرب ايران من المسؤولية وعدم تعرضها لأي رد نووي مدمر على اساس انها لم تقم بأي هجوم نووي مباشر ولا تعرف من قام بذلك.

وهناك من يرى ان المملكة العربية السعودية ودول الخليج تمتلك العديد من الخيارات, ابرزها: (٥٩)

الدبلوماسية: فأى اتفاق حول البرنامج النووي الايراني يجب ان يحظر على ايران تخصيص اليورانيوم فوق مستوى ٥٪, وان يوقف عمل ايران على الماء الثقيل. لكن الاتفاق لا ينهي مخاوف المملكة تحديداً ودول الخليج عموماً, لأن الاتفاق ليس دائماً, ولا يوجد اجماع على نصوصه, كما ان الاتفاق لا يقضي على إمكانية سعي ايران لامتلاك السلاح النووي.

الردع: فإخفاق الدول الغربية في منع ايران من امتلاك السلاح النووي, أو إلزامها بإبقاء تخصيص اليورانيوم اقل من مستوى ٥٪, يدفع المملكة العربية السعودية الى اقامة نظام رادع لموازنة القوة الايرانية بشكل مستقل عن الولايات المتحدة, وبدء برنامج نووي ولا ينقصها سوى الارادة السياسية التي سيعزز منها قبول المجتمع

والسعودية.

دور اسرائيل في تغيير المشهد الشعبي والرسمي العربي بصورة حادة وخصوصاً اذا شاركت في الهجوم العسكري ضد ايران, كما ان المشاركة العلنية ستبقى موضع شك.

الهوامش

١ - فيبي مار. الخليج العربي بعد العاصفة. فيبي مار ووليم لويس(محررين). امتطاء النمر تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة. ترجمة عبد الله جمعة الحاج. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الاولى. ١٩٩٦. ص ١٦٤ - ١٦٥.

٢ - محمد بدري عيد. مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي. بتاريخ ١٠/٨/٢٠١٥. المصدر: <http://studies.aljazeera.net/ar/repor> ١٠/٢٠١٥/١٠٣٣٩٨٣٧٨٢٤/١٠/٢٠١٥.html

٣ - ايداد سكرية. إيران والشرق الاوسط بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠. دار المنهل اللبناني ببيروت. الطبعة الاولى. ٢٠١٥. ص ٥٤.

٤ - نجلاء مكوي واخرون(اعداداً). الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي. مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث. بيروت. الطبعة

ثانياً, امكانية تهديد دول المجلس بالكوارث الطبيعية كالزلازل التي تقع فيها بعض المواقع النووية الايرانية مثل مفاعلي بوشهر والاحواز, وامكانية حدوث خطأ بشري او فني في المفاعل يؤدي لتدميره. مما يجعل مدن الخليج اكثر تأثراً من ايران. ولذلك يعكس هذا الخيار تداعيات عديدة في العلاقة ما بين دول الخليج والولايات المتحدة, ويمكن تحديد أبرزها بالآتي:

امكانية وقوف دول الخليج شعوباً وحكومات الى جانب الولايات المتحدة وتقديم التسهيلات الممكنة واللازمة لحركة القوات العسكرية. لكن الدعم العربي ينطوي على مخاطرة كبيرة جداً من حيث ان ايران لن تتوانى عن قصف منشأة نفطية وعسكرية خليجية. ويعزز ذلك وجود ما يزيد على ٢٩,٥٠٠ من العناصر العسكرية الغربية في دول المجلس, اغلبها امريكية, وتوجد في كل دول المجلس بلا استثناء. هذا اضافة الى حوالي ٢٢ الف عنصر امريكي اخر على متن حاملات الطائرات والقطع البحرية الاخرى التي توجد في مياه الخليج, ليكون المجموع ٥٠ الف عنصر اجنبي.^(١)

توقع وقوف حكومة العراق الى جانب ايران, الا ان الانقسام في اوساط شعبها بين مؤيد لإيران ومعارض لها. سوف يعقد موقفها الداخلي, لكنه ليس من المتوقع ان يقف الى جانب امريكا.

ان ايران تستطيع تحريك بعض فئات العرب ضد حكوماتهم بحيث تصنع مشاكل داخلية لحلفاء الولايات المتحدة. وقد تؤثر ببعض اهل البحرين

اشراك اطراف متعددة، ووصفت الاستراتيجية بالهجومية والاستباقية وعرضت صورة لبلد في حالة حرب، والتهديد هو مزيج اجتمع فيه التطرف مع التطور التقني، وسعت الى القضاء على كل التهديدات، المائل منها والمحتمل، من دون الاحتكام الى الدبلوماسية أو الاحتواء أو الردع، للحيلولة دون وقوع هجمات قد يشنها الاعداء المحتملون. وقد وظفت لتبرير غزو العراق، لاسيما ان الادارة الامريكية لم تنتظر ثمار جهود الامم المتحدة وقررها التفقيسية، وللمزيد انظر: الجنرال (متقاعد) انطوني زيني، تأثير السياسة الامريكية في أمن الخليج: وجهة نظر عسكرية في جمال سند السويدي (محرراً)، الخليج: تحديات المستقبل. مصدر سابق. ص ١٦٢ - ١٦٥.

١٣ - أمنية سالم، مصدر سابق، ص ١٤٤ - ١٤٥.
١٤ - اشرف محمد كشك، مراجعات تكتيكية: أبعاد السياسة الامريكية تجاه أمن الخليج. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥، يناير ٢٠١٤، ص ١٨.
١٥ - محمد السيد سليم، الوطن العربي وموازن القوى الاقليمية. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، يناير ٢٠١٠، ص ١٤٦.

١٦ - عطا الله زايد الزايد، مصدر سابق، ص ٣٧ - ٣٨.

١٧ - ابراهيم نوار، مصدر سابق، ص ١٩٠.

١٨ - اشرف محمد كشك، مراجعات تكتيكية: أبعاد السياسة الامريكية تجاه أمن الخليج، مصدر

الاولى، ٢٠١٥، ص ٦٥.

٥ - ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣ - ٢٠١١، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص ٥٣ - ٥٤.

٦ - محمد السعيد ادريس، ثلاثون عاما على قيام الثورة الاسلامية في ايران، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٦، ابريل ٢٠٠٩، ص ١٨٣.

٧ - ممدوح بريك محمد الجازي، مصدر سابق، ص ٧١.

٨ - عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص ٢٩٤.

٩ - اشرف كشك، توتر العلاقات الايرانية-الخليجية، الاسباب والتداعيات واليات المواجهة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، فبراير ٢٠١٦، ص ١٢.

١٠ - اشرف كشك، العلاقات الخليجية الايرانية: الواقع وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ص ٢٦ - ٢٨.

١١ - أمنية سالم، مصدر سابق، ص ١٤٣ - ١٤٤.

١٢ - قدم الرئيس بوش الابن استراتيجية ادارته الامنية في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٢، وتوجت نحو

- سابق، ص ١٨.
- ٢٢٢-٢٢٣.
- ١٩ - احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين).
حال الامة العربية ٢٠١٧-٢٠١٨ عام الأمل
والخطر.مصدر سابق،ص٦١.
- ٢٠ - طلال عتريسي،العرب وإيران:مصالح
مشتركة وعلاقات غير مستقرة.في عزمي بشارة
ومحجوب الزويري(محررين).العرب وإيران
:مراجعة في التاريخ والسياسة.المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات.بيروت.الطبعة
الاولى.٢٠١٢،ص١١١.
- ٢١ - عبد الله سالم الكعبي.مصدر سابق.
ص١٨٣.
- ٢٢ - بنفسه كي نوش.العلاقات السعودية-
الايرائية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم.
ترجمة ابتسام بن خضراء،دار الساقى،بيروت.
الطبعة الاولى.٢٠١٧،ص٣٦.
- ٢٣ - محمد السعيد ادريس.ثلاثون عاما على قيام
الثورة الاسلامية في ايران.مجلة السياسة الدولية.
العدد١٧٦،ابريل ٢٠٠٩،ص١٨٧.
- ٢٤ - اياد سكرية.إيران والشرق الاوسط بعد
احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠.دار
المنهل اللبناني.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٥.
ص٩-١١.
- ٢٥ - اياد سكرية.إيران والشرق الاوسط بعد
احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠.دار
المنهل اللبناني.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٥.
- ٢٦ -المصدر نفسه،ص٥٤-٥٦.
- ٢٧ - الشرق الاوسط يحتاج الى استراتيجيات
أمنية جديدة. مجلة مختارات ايرانية،العدد١٨٢.
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة.
فبراير ٢٠١٦،ص٣١-٣٢.
- ٢٨ - المصدر نفسه،ص١٠٠.
- ٢٩ - نورهان عبد الوهاب قاسم،الربيع العربي
بعيون ايرانية التنافس الجيوسياسي على عقول
المنطقة وقلوبها.مختارات ايرانية،العدد١٤١.
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة.
ابريل ٢٠١٢،ص٩.
- ٣٠ - سعود المولى،إيران والعالم العربي:لبنان
نموذجاً. في محمد الأحمرى(مقماً).مصدر
سابق،ص١٩٩-٢٠٠.
- ٣١ - احمد محمد طاهر.مصدر سابق. ص١١٦.
- ٣٢ - اشرف كشك. توتر العلاقات الايرانية -
الخليجية: الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة.
مصدر سابق. ص٧.
- ٣٣ - Afshin Molavi,Iran and the
Gulf states,The Iran primer,United
States Institute of peace,p
<https://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-gulf-states>
- ٣٤ - ياسر عبد الحسين،السياسة الخارجية

بين الخطابات المعلنة والسياسات الفعلية. في أسامة احمد مجاهد(مراجعة وتحرير). إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج (رؤى مصرية وايرانية). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. القاهرة. ٢٠٠٩. ص٢٤٢.

٤٣ - انتوني كوردزمان. إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة ؟. في مجموعة باحثين. النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الاولى. ٢٠٠٨. ص٨٦-٨٧.

٤٤ - نجلاء مكاي واخرون(اعداداً). مصدر سابق. ص١٤٨-١٤٩.

٤٥ - شحاتة محمد ناصر. السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، الاستمرارية والتغيير. مصدر سابق. ص١١٦.

٤٦ - مالك عوني. المعضلة الامبراطورية: خيارات إيران الصعبة غداة اتفاق لم يكتمل. ملحق تحولات استراتيجية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٩٩. يناير ٢٠١٥. ص٤.

٤٧ - أشرف كشك. توتر العلاقات الايرانية-الخليجية، الاسباب والتداعيات وآليات المواجهة. مصدر سابق. ص٢٣.

٤٨ - جمال مظلوم وممدوح حامد عطية. أزمة البرنامج النووي الايراني وأمن الخليج. المكتبة الاكاديمية. القاهرة. ٢٠١١. ص٣٢.

الايرانية، مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الاولى. ٢٠١٥. ص٢٢٩.

٣٥ - فراس محمد احمد الجحيشي. التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة. الاكاديميون للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الاولى. ٢٠١٥. ص٢٠٠-٢٠١.

٣٦ - بنفسه كي نوش. العلاقات السعودية-الايرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم. ترجمة ابتسام بن خضراء. دار الساقى. بيروت. الطبعة الاولى. ٢٠١٧. ص٣٦-٣٧.

٣٧ - نجلاء مكاي واخرون(اعداداً). الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي. مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث. بيروت. الطبعة الاولى. ٢٠١٥. ص١٩٤-١٩٧.

٣٨ - أشرف محمد كشك. معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الايرانية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٩٦. ابريل ٢٠١٤. ص٨٢-٨٣.

٣٩ - محمد صادق اسماعيل. إيران الى أين؟... من الشاه الى نجاد. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة. ٢٠١٠. ص٢٣٩.

٤٠ - سعد شاكر شبلي. مصدر سابق. ص١٧٦.

٤١ - نورهان الشيخ. التعاون الاستراتيجي الروسي-الايراني .. الابعاد والتداعيات. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٨٠. ابريل ٢٠١٠. ص٤٧-٤٨.

٤٢ - محمد السعيد إدريس. المحدد الطائفي

موارد ضخمة اهمها النفط. وبرزت المنطقة ثلاث قوى رئيسية هي ايران والعراق والسعودية التي ازدادت قوتها بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ايار(مايو) ١٩٨١.

Abstract

The Arab Vision for the Security of the Arabian Gulf

The Arabian Gulf region is one of the most important vital areas in the dreamer, and its importance highlighted from angles of lifting and resources, the location in the area between East and West and the confluence of the waters of the credit and the ocean that the area is filled and the soil, in addition the area have great resources of oil, this area with three main powers Iran, Iraq and Saudi Arabia specially after the establishment of GCC in ١٩٨١.

Prof.Dr Sattar J.Allaiy

Center for Strategic and International studies-University of Baghdad

٥٦ - أشرف كشك.توتر العلاقات الايرانية-الخليجية,الاسباب والتداعيات وآليات المواجهة. مصدر سابق.ص٢١.

٥٧ - جمال مظلوم وممدوح حامد عطية.مصدر سابق.ص٣٣.

٥٨ - اباد سكرية. مصدر سابق. ص٥٨-٥٩. أيضاً: سعد شاكر شبلي. مصدر سابق. ص١٦٩-١٧٠.

٥٩- أشرف محمد كشك.استعادة التوازن:المفاوضات النووية وإمكانية تحقيق انفراج عربي- إيراني. مصدر سابق.ص٢٦-٢٧. أيضاً: ريتشارد رسل.البرنامج النووي الايراني:الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي. سلسلة محاضرات الامارات.العدد ١١٩. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابوظبي. الطبعة الاولى.٢٠٠٨.ص١١-١٥.

٦٠ - عمر هشام الشهابي(محرراً).الخليج بين الثابت والمتحول.منتدى المعارف.بيروت. الطبعة الاولى.٢٠١٤.ص٢٨٢.

المخلص

تعد منطقة الخليج العربي من اهم المناطق الحيوية في العالم, وتبرز اهميتها من زاويتي الموقع والموارد, فالموقع في قلب المنطقة بين الشرق والغرب وملتقى المياه الدافئة والمحيطات التي تمثل طموحاً للتواجد فيه من القوى الدولية المتصارعة, فضلا عما تمتلكه المنطقة من